المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان
The Scandinavian Institute for Human Rights
- GENEVA -

قضية خاشقجي!

إعداد ماجد حبو

ديسمبر/أيلول 2018

The Scandinavian Institute for Human Rights

Haytham Manna Foundation

Rue Richard Wagner, 1

Case Postale 128 1211 Genève 20

http://sihr.net/ Email: sihr.geneva@gmail.com T: +41 229 10 47 12

قضية خاشقجي!

"تقطيع رؤوس جنود النظام (السوري) من قبل داعش وتصويرها وعرضها للإعلام بعد اقتحام الفرقة 17 وحشية، ولكنه تكتيك عسكري نفسي فعال، الجماعة يعرفون ما يفعلون".

جمال خاشقجي

إثر اغتيال الفقيد رفيق الحريري، كتب عزمي بشارة واحدا من أجرأ مقالاته السياسية في هذه المناسبة. لم يخطر على بالنا استعادة هذا المقال اليوم، خاصة وأن "قضية خاشقجي" جعلت من صاحب المقال، بحكم موقعه الجغرافي والسياسي والإستشاري، يخوض في كل ما انتقد الآخرين عليه يوم قضية الحريري، ويتحدث بأسلوب آخر عبر مركزه ووسائل إعلامه، التي تعيش كباقي وسائل الإعلام القطرية والتركية، حالة تعبئة عامة، ضمن نفس الوهم الذي حملته عمليات توظيف اغتيال الحريري يوما، ولو اختلف القاتل والضحية: قضية خاشقجي هي الضربة القاضية للمستقبل السياسي لولي العهد السعودي محمد بن سلمان.

يقول بشارة في صحيفة الحياة:

"تتوالى الأفكار عند سماع خبر من نوع جريمة قتل رئيس حكومة لبنان السابق رفيق الحريري. وتزداد تتابعاً لتصبح سيلاً يصعب تمييز قطراته في مصطلحات عند الشروع بالكتابة. لسنا بصدد كتابة نعي ولا تشخيص شخصية الحريري وسيرته الذاتية، فلسنا من أصحاب الاختصاص بهذا الشأن. هنالك مختصون بالسير الذاتية، وأيضاً مختصون في تعديد المناقب، وهنالك أصدقاء يكتبون، وهنالك أصدقاء بعد الموت كانوا مبتزين قبل الموت. وهنالك فوضى. وهنالك من يكثف ما أراد أن يطالب به ممدوداً على العام

المقبل بطوله فيطرحه مرة واحدة في خطاب واحد بمناسبة الموت. علينا أولاً أن نقصي كل هذه المناهج الكتابية الإنشائية لكي نتمكن من صياغة أفكار حول الوضع السياسي."(نعيد نشر المقال كاملا في هذا التقرير).

الجريمة، لا يوجد اليوم طرف واحد يتبناها أو على الأقل يرفض التحقيق والمحاكمة والتجريم والعقوبة فيها...

أين الخلاف إذن؟

الحكومة السعودية تعتبر أن الجريمة قد وقعت على أرض سعودية، وقام بها عناصر يحملون الجنسية السعودية بحق مواطن سعودي. لم توقع المملكة على اتفاقيات دولية أو ثنائية تتعلق بالعدالة الجنائية، وبالتالي، القضاء السعودي وحده يملك الإختصاص في التحقيق والمحاكمة. وهو صاحب القرار في التعاون أو عدمه مع السلطات القضائية أو الأمنية في تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

الحكومة التركية تنطلق من أن الجريمة قد ارتكبت في اسطنبول، بحق صديق للحكومة والحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية)، وأن مجرد ارتكابها، من أي طرف كان، يعتبر اعتداء على السيادة التركية وسمعة البلاد وأمن الجمهورية. وبالتالي، من حق تركيا أن تكون شريكا في التحقيق والمحاكمة، سواء عبر القضاء التركي أو تحقيق ومحاكمة ذات طابع دولي.

المخابرات المركزية الأمريكية، التي تقودها سيدة متهمة بجرائم تعذيب، تسعى لأن تعطي شهادة حسن سلوك دولية، باعتبارها تدافع عن العدالة والحقيقة، "بغض النظر عن موضوع المصالح القومية والتحالفات السياسية"...

الرئيس الأمريكي ترامب يسعى لتحجيم وتحديد الخسائر في وقت هو بأمس الحاجة فيه للحليف السعودي.

مليار ونصف صيني يقفون في موقع المتفرج...

الرئيس الروسي، الطامح لبناء علاقات اقتصادية وسياسية جيدة مع المملكة ومصر، يعتبر أن هدف القضية ليس الحقيقة أو العدالة، وإنما ولي العهد في المملكة. وبالتالي يرفض المشاركة في مغامرة سياسية خاسرة وفق تقديرات أجهزته الأمنية. فوفق خبير روسي بشؤون الشرق الأوسط: "القضاء التركي يلقي تهمة اغتيال سفير روسيا في أنقرة على غولن، هذا الإتهام يشبه بيانا سرياليا يمكن أن يصدر عن

الحكومة السعودية يتهم مجموعة شيعية موالية لإيران بتنظيم اغتيال خاشقجي؟؟ من يثق بنزاهة القضاء التركي اليوم؟".

أوربة الغربية في موقع لا تحسد عليه، فقد أدخلتها الإدارة الأمريكية السابقة والحالية في معركة عقوبات على دول منتجة للطاقة (من روسيا إلى إيران) وليس بوسعها توسيع الدائرة لتشمل المملكة العربية السعودية. ثم كيف تثق بالقضاء التركي والحكومة التركية ترفض عبره، قرار المحكمة الأوربية بإطلاق سراح زعيم حزب الشعوب الديمقراطية ديميرداش؟

بقي موضوع التدويل القضائي... لكن هذا الملف يحتاج في أي قرار **قابل للتنفيذ** من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لموافقة مجلس الأمن. الأمر الذي سيعطي روسيا الاتحادية والصين الشعبية فرصة لعب دور جوهري في الملف، وبالتأكيد ليس هذا في صالح المخابرات المركزية الأمريكية أو الرئيس أردوغان.

الأمر إذن من الناحية العملية، ينحسر في استمرار حملة إعلامية وعرض عضلات ومقايضات سياسية فوق الطاولة وتحتها للاستثمار في جريمة قتل بشعة.

تتفق الدولة العميقة والبيت الأبيض على ضرورة الإمساك بالقرار السعودي، ليس في ملفات حقوق الإنسان، وإنما في التوجهات الأمريكية الكبرى في المنطقة. سواء تعلق الأمر بالحرب الباردة مع إيران وروسيا، أو في ما يسمى "صفقة القرن" وحماية الحليف الإسرائيلي، أو في مسار الحروب المحلية في المنطقة وبشكل خاص في سوريا واليمن. ورغم كل مظاهر التوافق المعلنة في الإعلام الموالي للمملكة، اعتمدت سياسة الملك سلمان وولي العهد على بناء جسور مع روسيا الإتحادية والصين الشعبية تسمح لها بالتنفس خارج مطالب الحليف التاريخي والاستراتيجي (الولايات المتحدة). فلا يمكن للمملكة العربية السعودية لعب دور قيادي في العالمين العربي والإسلامي في وقت تقبل فيه بدور المسهل والمنفذ لمشروع يبصر المنطقة من خرم إبرة المصالح الأمريكية والإسرائيلية المباشرة والضيقة. ومن الملاحظ أن الحملة على السعودية قد سبقت اغتيال خاشقجي بإسبوعين عندما وجه الرئيس ترامب إهانات مباشرة لحليفه السعودي الذي وقع اتفاقا مع روسيا حول أسعار النفط. وإذا كان من هدف لاستمرار الإبتزاز لقضية خاشقجي من الطرفين التركي والأمريكي، فليس ذلك لإقامة العدل أو إحقاق الحق، وإنما لزعزعة الدور السعودي في المنطقة: تعتبر تركيا الأردوغانية نفسها في حالة استعداد كامل لقيادة "العالم السني"، فيما

عبر عنه يوسف القرضاوي بالخلافة التي تشكل استمرارا لأمجاد السلاجقة وبني عثمان. أما الإدارة الأمريكية فمركز اهتمامها إضعاف مراكز القرار في السعودية لتصبح أكثر انصياعا لسياساتها.

لسنا ممن يعتقد أن "الهستيريا الإعلامية" تسقط أنظمة سياسية، ولكنها بالتأكيد تترك عقابيل وجروح، وتخلق أحقادا وثارات طويلة الأمد. ولعل الرد الأنسب عليها من المملكة العربية السعودية، يكون في:

1- السعي الجدي لوضع حد للمأساة اليمنية،
2- بلورة مبادرة عربية من أجل الحل السياسي للقضية السورية،
3- التمسك بالمبادرة العربية التي انطلقت من المملكة حول القضية الفلسطينية،

هذا على الصعيد الإقليمي، أما على الصعيد الداخلي، **فاعتماد سياسة جسور بناء الثقة مع المجتمعين الأهلي والمدني**، فليس بالإمكان الخوض في إصلاحات جديرة بالاسم وامتلاك قرارات سيادية إقليمية ودولية كبرى، دون الإعتماد على القوى الحية في المجتمع.

ماجد حبو

عضو المجلس الاستشاري في المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان

قيادي في تيار قمح

في الموت والكذب والسياسة....

عزمي بشارة .....الحياة 2005/02/17

تتوالى الأفكار عند سماع خبر من نوع جريمة قتل رئيس حكومة لبنان السابق رفيق الحريري. وتزداد تتابعاً لتصبح سيلاً يصعب تمييز قطراته في مصطلحات عند الشروع بالكتابة. لسنا بصدد كتابة نعي ولا تشخيص شخصية الحريري وسيرته الذاتية، فلسنا من أصحاب الاختصاص بهذا الشأن. هنالك مختصون بالسير الذاتية، وأيضاً مختصون في تعديد المناقب، وهنالك أصدقاء يكتبون، وهنالك أصدقاء بعد الموت كانوا مبتزين قبل الموت. وهنالك فوضى. وهنالك من يكثف ما اراد ان يطالب به ممدوداً على العام المقبل بطوله فيطرحه مرة واحدة في خطاب واحد بمناسبة الموت. علينا أولاً أن نقصي كل هذه المناهج الكتابية الإنشائية لكي نتمكن من صياغة أفكار حول الوضع السياسي.

بداية نقول أن موت السياسي في خضم النزاع السياسي هو قضية لا بد أن تُسْتَثمر سياسياً. وهو غير قادر على إسكات الأصوات التي تستثمر جريمة قتله. ولا يستطيع حتى السياسي الذي يموت ميتة طبيعية أن يتحكم في كيفية تلخيص مسيرته وسيرته الذاتية واستثمارها في النقاش السياسي، فالأمر متوقف على طبيعة مسيرته مثلما هو متوقف على طبيعة القوى التي تلخص، وربما بدرجة أكبر من سيرته ذاتها. وتغدو القضية أعقد في حالة القتل. وهنالك فرق في هذه الحالة، أيضاً فإذا قبض على القاتل كما في حالة روبرت كنيدي تصبح الإشكالية أسهل، هذا إذا تم الاتفاق على تشخيص دوافع القاتل. ولكن إذا كان القاتل غير معروف كما في حالة جون كنيدي (وهي لمن لا يذكر حالة أميركية لم يطالب أحد حتى الآن بلجنة تحقيق دولية لتقصي خيوطها، خصوصاً ان اشاعات عديدة اثيرت حول دور الأجهزة الأميركية) أو في حالة المهدي بن بركة حيث القاتل معروف من دون تحقيق ولم يتم التعامل رسمياً مع اتهامه، في مثل هذه الحالة تبقى شخصية الضحية ودورها السياسي فريسة تتنازعها الدوافع والمصالح والأهداف السياسية. ولا حول ولا قوة حتى للسياسي الذي قد يطرأ وضع تلعب فيه وفاته دوراً اكبر من حياته مع الفرق بأنه غير موجود لرؤية دوره وللتعبير عن رأيه بهذا الدور. هذه وحدها، غيابه وحده، عدم تمكنه من النطق بحد ذاته يجب أن تكفي ليتواضع مستثمرو الموت قليلاً عندما يتكلمون ويتكلمون ويتكلمون.... ولكن لا سكوت لمن تنادي.

حالة جريمة قتل الرئيس الحريري مختلفة، فهي بؤرة تتكثف فيها كل عوامل السياسة «الحديثة» و«المتخلفة» و«الحداثة السياسية المتخلفة» في منطقتنا إلى درجة الرغبة بالإحجام عن الكلام وعن الكتابة لأن سيل الأفكار لا يمكن من الإمساك بها.

فقد جاء استشهاد الرجل في لجة صراع سياسي يعيشه بلده بين قوى سياسية تختلط لديها الأجندة الشخصية بالعائلية بالطائفية بالسياسية بالوطنية بالرياح العاتية التي تهب على المنطقة من الغرب. الديناميكية الأساسية خارجية إلى درجة الجمع بين الاضداد في كل معسكر بحيث نحتار ما هي التناقضات الأكثر أهمية، تلك القائمة داخل كل معسكر أم بين المعسكرات. ويأتي استشهاده قبل أن يقرر هو معسكره السياسي بعد نهاية رئاسته للحكومة. وهو وإن كان وجوده في المعارضة تحصيل حاصل لكونه سياسياً خارج السلطة الا أنه رجل بتكوينه رجل سلطة (ترأس اربع حكومات) ورجل عمل، وهو ليس رجل معارضة في تكوينه أو في منهجه أو في مسيرته. ومن بين اصدقائه أصدقاء حقيقيون. ومن بين أصدقائه أعداء فعليون أيضاً، صادقوه بسبب ماله وعادوه للسبب نفسه. ومن بين خصومه الحاليين حلفاء سابقون. كتب في مديحه ما يملأ مجلدات في حياته، وهو يستحق ذلك من ناحية الانجازات والديناميكية وغيره، وكتب في ذمه الكثير في حياته ايضاً، بما في ذلك كتب منشورة... كان الحريري في السياسة رجل دولة براغماتياً ورجل اجماع عربي، محوري في العلاقة مع سورية، من أعمدة مرحلة ما بعد الحرب الاهلية، محوري في الصراع الطبقي والاجتماعي حول هوية لبنان ليس فقط القومية بل الاجتماعية ايضاً، وحجم اقتصاد السوق وقطاع الخدمات فيها، هل هو بلد للبيع ام لا؟ اختلف الحريري واتفق في هذه القضايا مع رجال في السلطة وفي المعارضة على حد سواء. وكان محورياً في خضم النقاش حول تطبيق القرار 1559، يعارضه هو علناً، ويتهمه خصومه بالمسؤولية عنه على الساحة الدولية... كلام لا ينتهي كما ان الكلام في لبنان وعن لبنان لا ينتهي، كلام المهنة، وكلام المبادىء، وكلام الخطابة وكلام صناعة الكلام، وكلام مجرد كلام...

لم تعرف هوية المجرم بعد، لكن أطراف السياسة في لبنان حددوا هوية القاتل وهوية الضحية في الوقت ذاته. الضحية تنتمي الى معسكرهم، وينتمي القاتل الى المعسكر المضاد. وليس في ذلك دليل على صحة أي من الحكمين على القاتل والضحية، بل دليل على حدة الصراع وهشاشة وضعف وعاء هذا الصراع.

يبدو أحياناً في لبنان الرؤساء، ان الدولة طرف وليس وعاء. كما يبدو ان احد الأطراف الاكثر تعرضاً للهجوم والتآمر، والذي تشن الحرب السياسية على لبنان وسورية استهدافا له يحاول ان يكون وسيطاً بين

الدولة والمعارضة. الهدف هو المقاومة اللبنانية وكلما حاولت ان تدافع عن ذاتها يتم احتضانها لتحييدها، يتم تقييد أيديها بالاحتضان كما يفعل الملاكم على الحلبة، ويتم تحويل الدولة الى الهدف، تحشر الدولة لتصبح طرفاً. ومجرد تصرف الدولة كطرف في الصراع الداخلي يضعفها.

ويبدو احياناً انه حتى لو حققت الدولة، ويجب ان تحقق، ووجدت الجناة ويجب ان تجدهم بالدليل القاطع الى درجة توزيع بصماتهم على المواطنين للتحقق بأم أعينهم، فلن يصدق من ليست لديه مصلحة أن يصدق. فالحقيقة بالنسبة اليه هي عدالة موقفه ضد الطرف الآخر. وكل الحقائق الاخرى بما فيها هوية القاتل تقاس بمعيار واحد فقط: مدى خدمتها لعدالة القضية التي من اجلها يصارع كل طرف.

اقرأ الصحافة الاسرائيلية بعد يوم واحد فقط من مصرع الحريري الذي لم يكن صديقاً لإسرائيل، فنظرة واحدة تكفي. المطلوب ضرب سورية. ورغم بوصلة مبدأ الاستقرار الذي تعتمده سورية بشكل يكاد يكون كلاسيكياً، ورغم ان اسرائيل تحتل أراضي عربية فلسطينية وسورية ولبنانية، لكن «المعلق المختص» الاسرائيلي يرسم واقعاً يقود الى ان سورية «تقوض الاستقرار»، فسورية «تدعم حزب الله وترفض نزع اسلحته، وسورية تقوم بخطوات من خلال مقرات حماس والجهاد في دمشق، وتتدخل في محاولات اسرائيل والسلطة الفلسطينية لجعل وقف اطلاق النار الهش غير مستقر. وسورية ضالعة في الارهاب السني في العراق الذي اسفر عن مقتل المئات». ولذلك فهو يدعو الى ضرب سورية، «اغتيال الحريري ورفض سورية الاستجابة لكل مطلب دولي (لاحظ سورية التي ترفض المطالب الدولية أما إسرائيل فترحب بها بداية بمجلس الأمن ونهاية بالمحكمة الدولية!) لا يُبقي امام العالم خيارات ديبلوماسية كثيرة. على الولايات المتحدة ان تدرس امكان استخدام القوة لردع النظام السوري». لتكن عبرة لغيرها من الدول العربية التي ترفع رأسها ضد الهيمنة الاسرائيلية أولاً، ثم الأميركية في المنطقة «وربما بهذه الطريقة يمكن تحقيق الاستقرار في العراق والسلطة الفلسطينية ولبنان». (يديعوت أحرونوت 15 شباط/ فبراير 2005). وما علاقة مسألة مسؤولية سورية عن قتل الحريري؟ لا علاقة لهذا بأسباب التحريض على ضرب سورية إطلاقاً.

أما مراسلة الشؤون العربية العجيبة في يديعوت احرونوت فكتبت مقالاً اتهمت فيه سورية بالمسؤولية عن اغتيال الحريري. وقالت ان «دموع التماسيح لبشار الاسد لن تشفع له». واضح طبعاً، لن يشفع له شيء، ولا حتى الحقيقة، فقد قرر اسياد هذه السيدة «انه هو الذي اغتال اكبر معارضيه. وهو المتهم والخاسر الاساسي». والمهم بالطبع هو الخاسر، من هو الخاسر بغض النظر عما اذا كان هو الفاعل؟ ومن هو

الرابح؟ بريئة هي السياسة وتبزها الصحافة براءة واستقامة. والمطلوب في نظر الصحافة الإسرائيلية ليس اخراج سورية من لبنان، بل ضرب سورية. ليست هوية القاتل مهمة ولا اذا كانت سورية تقف وراءه، بل المهم هو أنه لاحت فرصة لضرب سورية، او على الاقل للتحريض على ضرب سورية، وإحداث تآكل في وضعها الدولي، حصار....الخ. المهم هو عدم تفويت الفرصة التي لاحت.

ولكن ماذا بالنسبة الى الحقيقة؟ الحقيقة غير مهمة. انها تتضاءل أمام جدلية الصديق والعدو التي لخصت السياسة بنظر كارل شميت. ولكن حتى البروفسور الالماني شميت كان سيحمر خجلاً من دور الكذب في السياسة في أيامنا.

وقد شخص الأكاديمي الاسرائيلي الخبير في الشؤون اللبنانية والسورية ايال زيسر الموضوع برمته في معاريف. قال زيسر رافضاً مقولات مراسلي الشؤون العربية الذين يستقون معلوماتهم من اجهزتهم الامنية، قال: ان المنطق والعقل يمليان ان سورية لا يمكن ان تكون معنية باغتيال الحريري، فهذا يتناقض تماماً مع نهجها الحالي في لبنان، كما يتناقض مع مصلحتها بإبعاد التدخل الدولي عن لبنان، ومصلحتها تتلخص بالحفاظ على الاستقرار، فهي تتضرر سياسياً وحتى اقتصادياً من إثارة الفوضى. ورغم ذلك يقول زيسر ستدفع سورية الثمن. (معاريف 15 شباط/ فبراير) ما يعرفه زيسر يعرفه طبعاً من يوجه إصبع الاتهام الى سورية بلا دليل سوى الموقف والمصلحة السياسية قبل أن يجف الدم، وقبل ان تهدأ النفوس. «اضرب النفوس وهي حامية» على وزن: «اضرب الحديد وهو حامي». ولا شك ان هنالك فارقاً جوهرياً وليس لفظياً بين القول أن سورية تتحمل المسؤولية وبين اتهام سورية. ولكن عالمياً وشارعياً الأمر سيان، وهذا هو المقصود.

ولنتذكر في هذه الايام العصيبة في ما عدا اكاذيب اميركا العشر المعروفة لتبرير الحرب على العراق بما فيها كذبة الـ 16 كلمة في خطاب بوش الشهير لتبرير بدء الحرب، هذه الكذبة التي انكشفت قبل الحرب نفسها. لنتذكر انه في ما عدا هذه الأكاذيب الاستراتيجية تمت الاستعانة على مستوى الرأي العام بأكاذيب من النوع الذي يثير العواطف ويلهب الخيال الشعبي: أشهرها كذبة السيدة العراقية)واشنطن بوست 21 تموز 2003، وغيرها من الصحف)، التي ادعت انها خريجة اكسفورد وانها اغتصبت مرات عدة لأيام متواصلة امام زوجها في السجن العراقي لأن زوجها هندي... وحتى بعد الحرب أصبحت قيمة هذه الكذبة اكبر في اتباع سياسة اجتثاث البعث، وقد استخدم ولفوفيتز نفسه هذه «المرأة الشجاعة» في تقريره لضرورة اتباع هذه السياسة بعد الحرب أمام الكونغرس. واتضح التلفيق بعد تحقيقات صحافية واسعة بدأت

من انها لم تدرس في اكسفورد وصولاً الى انها أمضت بضعة ايام في السجن بتهمة الزنى، فقط لا غير. ولم تتعرض لأي اغتصاب. هذا ما نشرته الـ «إنكوايرز» (كانون الثاني يناير 2005) بعدما تقصت صحافية آثار قصة بطلتها من اكسفورد الى العراق بهدف تمجيدها فانتهت الى فضح كذبة بطلتها.

هذه القصة أعادت الى الأذهان قصة ابنة السفير الكويتي في واشنطن التي أدلت بشهادتها امام الكونغرس في العاشر من تشرين الاول (اكتوبر) 1990 وادعت انها رأت بأم عينها الجنود العراقيين يقتلون بحراب بنادقهم اطفالاً غير مكتملي النمو في حاضناتهم في المستشفى الكويتي. وتبين أنها لم تكن في حياتها في ذلك المستشفى. انكشفت الكذبة عام 1992في برنامج في التلفزيون الكندي. ولم يؤثر انكشافها في تغيير المزاج الجماهيري الذي ولدته، ألا وهو تقمص دور البطل الهوليوودي الذي يجب ان ينطلق فوراً في مغامرة لمحاسبة الشر المطلق، الذي يمثله النظام المستهدف سياسياً بغض النظر عن قسوته. وقد كان النظام العراقي قاسياً ودموياً فعلاً. وكما هو معروف لم يؤثر انكشاف الكذبة الدرامية الثالثة، كذبة جيسيكا لينش، في قيام هوليوود بانتاج وإخراج هوليوود لفيلم تحريرها من اسر مزعوم لم يكن إلا عناية حقيقية في مستشفى عراقي.

قد نتصور مدى تآمرية الطرف الذي ارتكب جريمة اغتيال الحريري، هل هو جهاز مخابرات دولة ذكية تضرب في الوقت المناسب ليفسر على هذا النحو بالضبط، أم كدليل لتجريم سورية او لعدم استقرار تتحمل مسؤوليته سوري] على الأقل، وقد نشكل صورة أخرى عن طيشه وغبائه على افتراض انها عملية انتقامية داخلية من الحريري نفسه، وثالثة عن مدى غيبيته ولا عقلانيته وجاهليته وحقارته إذا كان الهدف فتح حرب الطوائف لتحرق الأخضر واليابس. لكننا لا نعرف بالتحديد من يقف وراء العملية رغم أنه من حقنا أن نكون تصوراً لمن لديه مصلحة بالاغتيال، فهذا لا يثبت ضلوعه في الاغتيال. وفي ما عدا هذا وذاك هنالك بالتأكيد من يريد ان يستثمر ذلك سياسياً.

لا شك ان المعارضة غير راغبة في حرب أهلية. ولا حاجة للتشكيك بنياتها هذه. فهي تراهن على عمليات سياسية أخرى لا علاقة لها بالحرب الأهلية. للمعارضة اللبنانية الحالية هدف يختلف عن الهدف الأميركي، لكنه يستخدم الهدف الأميركي (الدولي) وسيلته. وقد استخدم قسم منها في السابق أهداف سورية وسيلة له. فانتهت الى التبين أن اهداف الدول الأخرى لا تصح وسيلة داخلية لها هي من دون غيرها. وللولايات المتحدة وإسرائيل هدف في لبنان وسورية ألا وهو الموقف السوري واللبناني الرافض

للسياسية الأميركية في المنطقة وفي لبنان وفلسطين. والاعتقاد ان حامل هذه الأهداف يصلح وسيلة في حسم الصراع الداخلي هو كارثة.

لا يغيب عن البال ان الطرف الاكثر قدرة على العدوان تكنولوجياً هو الطرف الاكثر قدرة على تعميم الكذب تكنولوجياً أيضاً. وبعد أن يعمم الكذب بفترة قد تنبلج الحقيقة علناً. ولكن الحقيقة تنشر بعد ان تفقد أهميتها. تصبح مهمة للباحثين. والأدهى والأمرّ أن من كذب وانكشف كذبه لا يتورع عن الكذب مرة اخرى، فالكذب سيعمم مرة أخرى وسينكشف بعد ان تصبح الحقيقة غير ذات صلة بما يجري بل بما جرى. فهل سنسمح بأن يحدد الكذب مسير مجتمعاتنا؟ لا يفترض ان نقبل اذا كانت هذه مجتمعات فعلاً، واذا كان الموحد أكبر من المفرّق. لا يفترض ان تقبل بذلك لا السلطة ولا المعارضة الوطنية.

الجريمة، التوظيف والإبتزاز

قبيل جريمة الفقيد رفيق الحريري بقرابة الشهر، كتب الاقتصادي اللبناني الرصين ألبير داغر مقالا حول منظومة الفساد التي بناها الحريري في دراسة موثقة وتحليل موضوعي متميز. وقد جاءت الجريمة لتغتال فيما اغتالت، هذه الدراسة التي صار مجرد تصوير نسخة فوتوكوبية منها يكفي لترشيح اسم الباحث الجامعي لقائمة الاتهام التي كان يعدها المحقق الألماني ميليس، أول من كلف بالتحقيق بالجريمة. وجرى التخلص من أربعة مسئولين أمنيين زج بهم في السجن سنوات قبل التبرئة، لتغييبهم عن المشهد، وتعّرف الملف على مصطلحات "قضائية" جديدة مثل شهود الزور و "الشاهد الملك"... وها نحن بعد 13 عاما أمام أسماء مختلفة تماما عن تلك التي سمعناها في 2005.

لم تنل الصحفية الأمريكية الجنسية اللبنانية الأصل سيرينا شيم Serena Shim التي قتلت في أكتوبر 2014 في "حادث سيارة" مدّبر على الأراضي التركية أي اهتمام أمريكي أو تركي، بعد تقرير كشفت فيه سيارات لمنظمة الغذاء العالمي تحمل مقاتلين وأسلحة؟ وتصريحها بالصوت والصورة عن اتهام المخابرات التركية لها بالتجسس وخوفها من الإغتيال؟ أما السفير الروسي في أنقرة أندريه كارلوف، الذي قتل أمام كاميرات العالم في أنقرة قبل عامين، فقد احتاج موضوع التحقيق فيه إلى عامين ولم يكن التحقيق دوليا رغم أنه مواطن روسي قتل على أرض تركية...

هل السيد جمال خاشقجي أهم من هؤلاء جميعا، لتتحول الواشنطن بوست إلى صحيفة خاصة بقضيته ويصبح اسم قناة الجزيرة شبه الرسمي "قناة خاشقجي" منذ الثاني من أكتوبر 2018 ويتحول ياسين أقطاي من مستشار للرئيس إلى مدير عمليات تسريب اتصالات تلفونية سرية (للعلم، أية تسجيلات في سفارة من قبل البلد المضيف تعتبر انتهاكا لاتفاقية فيينا؟). وأجمل ختام دون خاتمة، إقامة مجلس عزاء في طهران مع أنشودة حسينية لمن طالب بضربة عسكرية لإيران وليس فقط إلغاء الإتفاق النووي...

أحد محامي الجزيرة (وهو جبار فعلا؟) يطالب مجلس الأمن بالإنعقاد وإصدار قرار تحت الفصل السابع بتدويل القضية، الإخواني الشنقيطي ينتقل صراحة إلى ثمن صفقة الخاشقجي المطلوب تركياً وقطرياً: "انتهى عمر محمد بن سلمان السياسي" ..

كيف تحولت قضية اغتيال خاشقجي من جريمة بشعة مدانة، تتطلب تحقيقا شفافا ومحاكمة عادلة للفعلة، إلى مركز رهانات إقليمية ودولية ذات صلة مباشرة بالصراع على قيادة العالم الإسلامي "السني" بين أردوغان والمملكة العربية السعودية؟ وقضية أمريكية في غاية الأهمية في معركة الرئاسة الأمريكية القادمة؟ هل تنجح قطر في تحويل جريمة القنصلية إلى انقلاب "القنصلية" والقصر؟ من المؤكد أن عنوان مقالة طلال سلمان "أغنى جثة في العالم" يكثف الإجابة على أسئلة كثيرة تطرحها الزوبعة الخاشقجية التي تسعى أجهزة مخابرات أكثر من دولة لتحويلها إلى إعصار.

لا يشكل تحوّل الإغتيال السياسي إلى قضية، خدمة للتحقيق في الجريمة أو ضمانة لعدم الإفلات من العقاب. ففي عالم غيّب القيم والعدالة من سلم أولوياته، يبحث كل طرف "مستفيد"، عن قطعة من لحم الضحية لوضعها في ثلاجته الخاصة لبيعها في الوقت المناسب في سوق النخاسة. ولا يمكن أن ننسى كيف جرى التعامل مع خطف الدكتور عبد العزيز الخير على حاجز للمخابرات الجوية على مخرج مطار دمشق قبل ستة أعوام، والخدع والوعود التي سمعناها ليس فقط من السلطات السورية، وإنما أيضا من الطرفين الإيراني والروسي...

طبعا السيرة الذاتية للمناضل الكبير أبو المجد تختلف تماما عن السيرة الذاتية لجمال خاشقجي، فالأول ناهض الاستبداد ودافع عن الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. في حين لم يجد المرحوم الخاشقجي أن يقول بالتيار الوطني الديمقراطي: "الخير ومناع يعملان عند النظام السوري" عندما وقفنا ضد عسكرة الصراع في سوريا. وفي مناسبة أخرى ولرفضنا مشاركة أطراف متطرفة مسلحة في مؤتمر الرياض لم يجد حرجا في القول: "أسهم في نجاح المؤتمر هيثم مناع وصالح مسلم بغيابهما، الأول زعم يوماً أنه ناشط حقوقي، والثاني زعيم لحزب كردي انفصالي، وحسناً أنْ غابا ومن يوافقهما الهوى، فلو حضرا لفجّرا الاجتماع، ليس بطريقة «داعش» المفضلة، وإنما **بإثارة قضايا الهوية وحقوق الأقليات والمرأة و «علمانية الدولة» وإلى كم من الديموقراطية تحتاج سورية المستقبل**"...أو مقالته الأخيرة "حان وقت تقسيم سوريا" بعد احتلال القوات التركية لعفرين.

Global Opinions

It’s time to divide Syria

By Jamal Khashoggi July 3 at 1:32 PM

والحقيقة أن مواقف خاشقجي المخجلة من التيار الديمقراطي المدني ، كانت وراء تجنب أي تصريح حول اغتياله لأي من مكوناته.

لكن "قضية خاشقجي" اليوم لم تعد في موضوع الجريمة والعقاب. بل أصبحت موضوعا يمس مختلف الصراعات الإقليمية والجيو سياسية ومعارك السيطرة والنفوذ. فقد وقعت الجريمة في خضم انخفاض سعر الليرة التركية وقبيل الإنتخابات النصفية الأمريكية وقبل شهر من تطبيق العقوبات الأمريكية على إيران ويوم قرار الأمين العام للأمم المتحدة إنهاء مهمة ستافان ديميستورا كمبعوث أممي في سوريا وفي معمعان تشكيل الحكومة في العراق ولبنان إلخ. وقعت الجريمة بعد افتضاح أمر اتفاق سعودي روسي "سري" على أسعار النفط أغاظ الرئيس الأمريكي وجعله يطلق تصريحات "غير لائقة" بحق الحليف السعودي لم يقلها مسؤول أمريكي منذ تدشين العلاقات السعودية الأمريكية في عهد المؤسس.

خلال الشهر الأول على اغتياله مررت السلطات التركية اعتقال أكثر من 700 مناضل من حزب الشعوب الديمقراطية في صمت تركي ودولي رهيب، كذلك تحاول سحب ما تبقى من تأثير للجانب السعودي في الملف السوري، وتسعى للحصول على ضوء أخضر لشن حملة عسكرية على منطقة شرقي الفرات بموافقة، أو على الأقل، صمت أمريكي، وتبعد عن الأضواء عدم احترامها لاتفاق بوتين/أردوغان بإخراج الفصائل المتطرفة من منطقة نزع السلاح في إدلب، وتطالب روسيا بتمثيل لجماعاتها في اللجنة الدستورية السورية التي لم يكن لها ولهم أي دور في إقرارها؟

لم يعد الصمت ممكنا، ونحن استنكرنا اعتقال المعارضين والناشطين المدنيين في المملكة العربية السعودية، ولم تطأ قدمنا المملكة يوما لا للعمرة VIP ولا لحمل حقائب مالية أو هدايا، لم يعد من حقنا الصمت في هذه المأساة– المهزلة، التي يستخدمها الرئيس التركي ضمن مشروعه سلطانا جديدا.

لعل كتابات خاشقجي تتحدث بنفسها عن حقبته الأفغانية باعتباره أحد المكلفين من السلطات السعودية بمتابعة "الأفغان العرب" من الداخل. أما العلاقة بين خاشقجي والمخابرات المركزية الأمريكية فليست سرا على أحد. وقد بدأت عند تكليف مدير المخابرات السعودية في نهاية القرن الماضي تركي الفيصل خاشقجي وصديقين له من تركمان السعودية بالتفاوض مع المعارضة السعودية "الشيعية" في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل العودة إلى البلاد. لم يكن بالإمكان القيام بمهمة كهذه على الأراضي الأمريكية دون "التنسيق" مع المخابرات المركزية، كذلك كانت فرصة لتركي الفيصل لفتح أكثر من خط على حليفه الأمريكي. نجحت المهمة وعاد معظم من شكلوا وقتها منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان. وقد حافظ تركي الفيصل وشقيقه خالد على علاقة ممتازة مع خاشقجي وكان أحد من يعتمد عليهم سواء في علاقته مع المعارضة الإيرانية أو التيارات الإسلامية وفي خطواته التطبيعية مع إسرائيل.

شكل "الربيع العربي" مرحلة جديدة في حياة وكتابات خاشقجي، ولكن ضعف معرفته بالمنطقة العربية جعله أكثر المراهنين على وصول الإخوان المسلمين للسلطة. ومنذ بداية أفول نجم الإخوان باستقالة رئيس حكومة التريوكا النهضوي في تونس وبعدها الحراك الشعبي لعزل مرسي، دخل الخاشقجي في فترة اضطراب وتخبط، بدأت مع إبعاد بندر بن سلطان وبعده سعود بن فيصل عن المخابرات والخارجية وتتوجت بعزل محمد بن نايف من ولاية العهد. فقد أصبح الفريق الذي راهن على خدمته خارج السلطة، ولم يكن موضع ثقة عند الفريق الجديد رغم خدماته الجليلة للدولة السعودية.

بعد الإتفاق الأول بين المملكة السعودية والأمير تميم بن حمد، كان خاشقجي أحد المكلفين بمشاريع مشتركة بين قطر والسعودية. وجرى اختياره لتأسيس قناة العرب التي يقول في تسجيل له مبثوث على شبكات التواصل: "التقيت مع الأمير تميم وقد وعدني بأن تكون قناة العرب من الدوحة وستكون منافسة للجزيرة كما يقول الوالد (حمد) والمنافسة جيدة". إلا أن قرار الدول العربية الأربع بمقاطعة قطر أصاب كل من كانوا ضمن مشاريع مشتركة معها، لذا وجد نفسه يخرج من المولد بدون حمّص كما يقول المثل.

شعر المرحوم جمال بأن لا مكان له في التغييرات التي تعيشها المملكة فغادرها إلى الولايات المتحدة. وهناك استثمر معرفته بالجزيرة العربية للكتابة في "واشنطن بوست". كان رزينا ومعتدلا في كتاباته بخصوص المملكة العربية السعودية، ورفض أن يطلق عليه اسم "معارض". انتقد بهدوء إجراءات الرباعية بخصوص قطر وكان في البدء مؤيدا شرسا لحرب اليمن بل وطالب بأن تمتد إلى سوريا. إلا أنه بدأ يكتب، بعد سفره عن تكاليفها الاقتصادية والبشرية وضرورة البحث عن حل سياسي. ويمكن القول أن الموقف الوحيد الذي لم يتغير له، كما يقول ياسين أقطاي، مستشار أردوغان، "اعتزازه بأصوله التركية وإعجابه بتجربة حزب العدالة والتنمية". لذا كانت زياراته لتركيا متعددة وعلاقته ببعض قياديي الحزب جيدة. ورغم تزكية القطريين له عند الجانب التركي كان موقف المخابرات التركية حذرا، خاصة وأن لديهم معلومات عن زواجه سرا في الولايات المتحدة من السيدة حنان المصرية الجنسية، تقول بأن السيدة المذكورة ليست من أوساط الإخوان أو المعارضة المصرية، قبل أشهر قليلة من مشروع الخطبة والزواج من السيدة خديجة جنكيز.

توجد اليوم أسئلة كبيرة تحتاج إلى إجابة قبل الحديث في التوظيف والابتزاز في قضية خاشقجي خاصة وأن سياسة طيب رجب أردوعان في هذه القضية تشبه ما نسميه بالعامية "عمك الساحر"، الذي يخرج كل يوم من طاقيته حمامة جديدة لإطالة المشهد وابتزاز المملكة العربية السعودية. أهم هذه الأسئلة المغيبة:

1- خلاصة التسريبات الصحفية والسياسية التركية في هذا الملف هي أن الأمن التركي تابع الفريق الذي وصل إلى اسطنبول من الألف إلى الياء. وأن السلطات التركية اكتشفت وجود مواد مريبة في حقيبة دبلوماسية سعودية في المطار قبل يوم من الحادث. وأن الأمن التركي امتلك تسجيلات صوتية عن المخطط المعد سلفا لقتل خاشقجي قبل انتقال هذا الفريق إلى القنصلية وقبل وصول جمال خاشقجي لها.

سؤال كبير يطرح نفسه: لماذا لم تُعلم السلطات التركية الضحية بأن هناك مخطط لقتله في القنصلية؟ بالتأكيد ليست الإجابة في تواطؤ طرف تركي في العملية. فمخابرات حقان فيدان تم تنقيتها من كل العناصر المشكوك بولائها لحزب العدالة والتنمية والرئيس التركي.

أما الفرضيات الأخرى فمتعددة، ولعل أهمها: **هل تستفيد تركيا من خاشقجي أكثر حيا أم ميتا؟**

وقع رؤساء ونواب رئيس في الولايات المتحدة على أمر اغتيال رؤساء دول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا في خمس مناسبات. وقام أردوغان بمجازر في شرقي–جنوب تركيا في السنوات الأخيرة بأمر منه مباشرة وأجبر الجيش التركي قرابة 400 ألف مواطن سوري على الرحيل من منطقة عفرين. أين كانت الواشنطن

بوست والكونغرس وصحف حزب العدالة والتنمية عند طرح السؤال: من أين جاءت الأوامر؟ وهل بلد مثل تركيا أو الولايات المتحدة في موقع أخلاقي يسمح لهما بأن يكونا جزءا من التحقيق أو المحاكمة؟

هل يحق للأمين العام للأمم المتحدة تشكيل لجنة تحقيق دولية دون طلب من مجلس الأمن أو مجلس حقوق الإنسان؟

ما معنى تدويل القضية في وقت تطالب فيه تركيا وقطر وإيران بتدويل الحج؟

هل تخضع المملكة العربية السعودية للإبتزاز ؟

بعد الإجابة على هذه الأسئلة بموضوعية، يمكننا الخروج من مشهدية البكاء والعويل على خاشقجي إلى نقاش جدي حول الأمن القومي في الإقليم والحقوق والحريات لجميع شعوب المنطقة.

ديمقراطيون سوريون

2018/11/17

الإغتيال السياسي بين السياسة والحقوق

هيثم مناع

يلاحظ المؤرخون تحولا هاما في طبيعة الاغتيالات السياسية بين التاريخ والأزمنة الحديثة، ويكاد يكون ثمة إجماع على أن الاغتيالات كانت قبل صعود الديمقراطية الشكلية الأوربية تتوجه أكثر إلى المستبدين والحكام والأعداء خارج فضاء السيطرة، أي خارج الأراضي التي يمكن للدولة استخدامها للمحاسبة والمعاقبة. في حين أن هذه الاغتيالات أصبحت في الأزمنة الحديثة موضوع شراكة بين الظالم والمظلوم والحاكم ومعارضيه.. ويعزى الأمر ببساطة، إلى اتساع فضاءات العمل العام خارج قيود السلطة الحاكمة واتساع نفوذها وامتلاكها الشرعية السياسية والقانونية التي تحول دون الاعتقال أو الملاحقة، مما يضطر السلطة السياسية الحاكمة والجماعات المنظمة اقتصادية أو سياسية أو عقائدية، أكثر فأكثر، إلى اللجوء إلى أساليب خارجة عن القانون. ويمكن القول بكل بساطة وألم، أن هذا الخروج عن القانون، مع توفر الوسائل الرخيصة للقتل، يخضع لما يمكن تسميته "دمقرطة" القتل. بتعبير آخر، دخول قانون نيوتن للفعل ورد الفعل بقوة في الوقائع المجتمعية. لأن الأمن قضية نسبية...

إذا كان القتل خارج القضاء يعتبر انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، يمكن القول أن الاغتيال السياسي يشكل واحدا من أهم تعبيراته على الصعيد العالمي. هذه الظاهرة عالمية الطابع للأسف، رغم إدانتها من قبل الفلسفات والأديان الكبرى.

لم يتمكن المجتمعون في 1948 من جعل حق الحياة حقا غير قابل للتصرف، أي رفض حكم الإعدام صراحة. لكنهم أدانوا في المادتين الثالثة والخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 أي شكل من أشكال القتل أو المعاقبة بالقتل خارج القضاء. لقد أكدت المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة على حظر الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا، تكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة. وقد جاء في اتفاقية جنيف الرابعة التعهد من الأطراف السامية باتخاذ إجراءات تشريعية ملزمة لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف مخالفة جسيمة (المادة 146) وتحدد المادة 147 المخالفات الجسيمة بما يلي: الاعتداء على حياة المدنيين وسلامتهم البدنية والقتل بجميع أشكاله والتشويه

والمعاملة القاسية والمهينة والتعذيب. اعتبرت هذه المادة الأفعال التالية من المخالفات الجسيمة: القتل العمد، التعذيب، المعاملة اللا إنسانية، تعمد إحداث آلام شديدة أو أضرار خطيرة بالسلامة البدنية أو الصحة. هذه المخالفات الجسيمة تعتبر من جرائم الحرب حسب البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية. كذلك الأمر في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

كما جاء في : المادتين الثالثة والخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والمادتين السادسة والسابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، والمادة السادسة من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، والمادة الأولى من الإعلان الدولي بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة لعام 1974، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984، والمادة الثالثة من المدونة الخاصة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين 1979. تقضي هذه المواد بمجملها بعدم حرمان أحد من حياته بشكل تعسفي، أو تعريضه للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المحاطة بالكرامة.

عندما ننتقل من حقوق الإنسان للسياسة يصبح الموضوع أكثر صعوبة وتعقيدا، فمفهوم الحق يرتبط بالإنتهاك اليومي للكرامة الإنسانية وجملة المظالم التي تجعل منه قوة مجردة. نسبية العدل يعززها صنع الغالب للقانون وتحكّمه بتعريف الجريمة والعقاب، غالبا وفقا منطق السيطرة والغنيمة أكثر منه منطق التجاوز لمسببات الصراع نفسها. الأمر الذي يبقي أجنة العنف في المجتمعات عوضا عن خنقها.

لا يوجد قاتل يقبل فكرة براءة ضحيته، فالإنسان كميلاد طبيعي وتكوين ثقافي متأثر بقيمة الحياة في الفلسفات والديانات الكبرى، كائن يرفض بالسليقة قتل أبناء جنسه. ويحتاج لشحنات عدوانية وتصور متماسك لتجريم الضحية. ورغم أن الموت هو الموت والاغتيال هو الاغتيال، فإن هوية القاتل، تحدد طبيعة الجريمة وحجم الجرم وقبول رأي عام معين لها ورفض رأي عام آخر. بهذا المعنى يمكن مثلا قراءة الفارق بين اغتيال رحبعام زئيفي واسحق رابين في الدلالة والتعامل داخل الكيان الصهيوني. ففي حين تشكل العملية التي قام بها فلسطينيون سابقة في الصراع تجعل اغتيال قيادي فلسطيني (أبو علي مصطفى) سببا أخلاقيا وسياسيا كافيا لاستهداف وزير إسرائيلي متطرف، يحمل اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين فيروس قتل يهودي ليهودي بدوافع سياسية ودينية في بلد يربط المواطنة الأولى بالدين، هذا

الهاجس الذي تسعى النخب الإسرائيلية لمواجهته بكل الوسائل منذ اغتيال أول يهودي من قبل يهود في فلسطين عام 1924 (جاكوب إسرائيل دوهان الشاعر المتدين المناهض للصهيونية).

هنا تكمن قوة وضعف أطروحة ألكسندر دومانت Alexander Demandt الذي يعتبر الشرعية في القتل ابنة الموقع الذي يحتله الشخص في الصراع. وإن كان هذا الموقع، يجد فيما بعد التفسير السياسي أو الإيديولوجي المناسب، لتصفية "خائن" أو "منافق" أو التخلص من عدو شرس، فإن البشر بطبيعتهم، لم ينتظروا حكم التاريخ في كل عمليات الاغتيال التي نالت مرتكب جريمة جسيمة أو طاغية. وكثيرا ما هللت بعفوية للاغتيال السياسي في حالات كهذه، ولا غرابة في الأمر، فما هو مثلا عدد الأشخاص الذين سيبكون هتلر لو نجحت عملية اغتياله في 1944/8/20 ؟ على العكس من ذلك، وفي حين بكت الجموع شخصية اعتبارية أو ضحية نبيلة، هناك أشخاص أعاد لهم الاغتيال السياسي تاجا معنويا فقدوه أثناء حياتهم.

خاض اللوبي الصهيوني في السنوات الأخيرة معركة جيو سياسية كبيرة اعتمدت على أساسين

الأول، هو خلق قبول عام لفكرة القتل المستهدف لقيادات فلسطينية لم تتخل عن فكرة المقاومة المسلحة.

الثاني، هو التفريق بين ما تسميه حقها في الاغتيال السياسي في "الصراع العسكري الذي لا يختلف عن حالة الحرب"، وبين التفجيرات الفلسطينية التي تستهدف المدنيين.

وقد استنفرت لهذا الغرض عددا من قدماء المحاربين والخبراء العسكريين في أوربة والولايات المتحدة الذين اعتمدوا، فيما اعتمدوا، على واقعة قامت بها القوات المسلحة الأمريكية في نيسان/أبريل 1943 عندما ضربت طائرة الأميرال إيسورو ياماموتو Isoru Yamamoto في عملية ذهب ضحيتها مع عدد من هيئة أركانه. ويمكن القول بنشوء تيار قوي في صفوف المحافظين الجدد واللوبي الموالي لإسرائيل لدعم فكرة الاغتيال السياسي مع كل ما تحمله من مخاطر.

وإن كان موضوع الاغتيال السياسي قد أصبح بالفعل، رغم الإجراءات الأممية الخاصة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، والتي لا تدل الأحداث على إمكانية تحويلها لسابقة في القانون الدولي، من الصعب إقامة فصل بين التعبيرات المختلفة للعنف والعنف المضاد في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وليس بالإمكان، برأينا، قراءة التحول من انتفاضة الحجارة إلى تفجير الذات في الآخر دون

تتبع التصعيد الكبير لاستعمال العنف من قبل قوات الاحتلال. وإذا تركنا جانبا أشكال العنف غير المباشر ذات الصلة بالحصار الاقتصادي والإنساني ومصادرة الأراضي والاعتداء على الزرع وبناء المستوطنات وبناء جدار الفصل العنصري، هناك العنف المباشر المتجسد في المعاملة اللا إنسانية والمهينة والتعذيب واستهداف حق الحياة للناشطين السياسيين الفلسطينيين. فلو تتبعنا الاغتيال السياسي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، نجد بأنه لم يكن يوما حصرا على المقاتلين. ووفقا لتقرير لمركز المعلومات والإعلام أعده خالد الحلبي وصل عدد جرائم الاغتيال السياسي التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق قادة سياسيين وناشطين فلسطينيين، منذ بدء الانتفاضة في 2000/9/28، وحتى 2004/4/30، إلى (177) جريمة في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعدل جريمة كل أسبوع. راح ضحيتها (374) مواطن فلسطيني، بينهم (239) من المستهدفين(بينهم 5 أطفال). وسقط في هذه الجرائم (135) مواطناً غير مستهدفين، تواجدوا مصادفة في مكان الجريمة، بينهم (45) طفلاً و(14) امرأة، و(18)شيخ. كما بلغ عدد المصابين في تلك الجرائم (787) مواطناً، بينهم (41) مستهدفاً، إلى جانب (746) غير مستهدفين، تواجدوا مصادفة في مكان وقوع الجريمة، تراوحت إصاباتهم بين متوسطة وخطيرة.

في غياب كامل للمحاسبة، وتفاوت كبير في موازين القوى العسكرية، ومواجهة يومية مباشرة بين كيان متخم بالدعم والمساعدات وشعب محروم من الأوليات، تتحول منظومة القيم الحقوقية إلى نص مجرد في عالم الغاب، ويصبح من العدمية بمكان الاستشهاد باليابان أو أمريكا اللاتينية بل وحتى نظام الأبارتايد في جنوب إفريقيا. فمن يملك الحق في مطالبة الضحية باحترام كرامة الجلاد في لحظة رأسها تحت البسطار العسكري ولقمتها ومستقبلها رهن موافقة دبابته؟

العنف هو أيضا الابن غير الشرعي للاحتقار المنهجي للآخر بدعوى حماية أمن دولة أو أشخاص دون غيرهم.

نشر في صحيفة الوسط البحرينية 2006/05/9